

Distr.: General
28 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٦١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية
المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ ٠٨٥ ٧٦٩ ٢٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
١ ٠٣٩ ٧٧٠ ٢٠٠	الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
٤٥ ٩٩٩ ٠٠٠	نقص الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
١ ٠٨١ ٧٨٨ ٤٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
١ ٠٨١ ٦٩٤ ٨٠٠	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^١
٩٣ ٦٠٠	تقديرات نقص الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
١ ١٧٨ ٣٣٨ ٦٠٠	مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
١ ١٥٩ ٠٨٠ ٠٠٠	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
	(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.



أولا - مقدمة

١ - تستبج توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ أدناه تخفيضا قدره ٦٠٠ ٢٥٨ ١٩ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/841).

٢ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل البعثة، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (انظر A/71/845 و A/71/836، على التوالي). وترد في الفقرة ١٠ أدناه مناقشة للملاحظات التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات والتوصيات التي أصدرها بشأن البعثة تحديدا.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، زاد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٢ (٢٠١٥) القوام المأذون به للمراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية ليلبلغ حدا أقصى قدره ١٣ ٠٠٠ فرد و ٢ ٠٠١ من أفراد الشرطة، بمن في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة و ٧٨ من موظفي شؤون السجون (موظفون مقدمون من الحكومات). وعملا بذلك القرار، ازداد عدد المراقبين العسكريين المأذون به من ١٦٦ إلى ٢٢٢ فردا؛ وازداد عدد أفراد الوحدات العسكرية من ١٢ ٣٣٤ إلى ١٢ ٧٧٨ فردا؛ وازداد عدد ضباط شرطة الأمم المتحدة من ٦٦٣ إلى ٧٦٣ فردا، وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة من ٦٦٠ إلى ١ ١٦٠ فردا.

٤ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٠/٦٩ بء، مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٧٦٩ ١٠٨٥ دولار (صافيه ١٠٠ ٥٩٤ ١٠٦٧ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكان مجموع النفقات للفترة بمبلغ إجماليه ٢٠٠ ٧٧٠ ١٠٣٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧٢٨ ١٠٢٢ دولار)، بما يمثل نسبة تنفيذ للميزانية قدرها ٩٥,٨ في المائة. ويشكل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك وقدره ٤٥ ٩٩٩ ٠٠٠ دولار، بالقيمة الإجمالية، نسبة ٤,٢ في المائة من الاعتمادات.

٥ - ويشمل مجموع النفقات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مبلغ ٢٠١٦ ٢٠١٥ ٣٥٦ ٧٠٠ دولار للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٢٤٠ ١٥٩ ٤٠٠ دولار للموظفين المدنيين و ٣٨٤ ٢٥٤ ١٠٠ دولار للتكاليف التشغيلية، وهي مبالغ تمثل ٣٩,٩ و ٢٣,١ و ٣٧,٠ في المائة، على التوالي، من مجموع النفقات.

٦ - وبالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تم تكبد نفقات أقل مما هو مدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٤٣ ٣٠٠ ٦٠٠ دولار أو ٩,٤ في المائة)، ويعكس ذلك الأثر الصافي لما يلي:

(أ) انخفاض النفقات عما كان مدرجا في الميزانية في إطار ما يلي: '١' الوحدات العسكرية (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٤٢ ٢٨٧ ٣٠٠ دولار أو ١٠,٦ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع الخصومات المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧، وانخفاض تكاليف السفر الفعلية، وتأخر نشر الوحدات؛ '٢' شرطة الأمم المتحدة (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٢ ٨٧٦ ٣٠٠ دولار أو ٩,٢ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي لنشر ٥٣٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ٦٣٠ ضابط شرطة ممولين خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥؛

(ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية في إطار ما يلي: '١' المراقبون العسكريون (٢٠١٦ ٢٠١٥ ١ ٤١٧ ٠٠٠ دولار أو ١٧,٥ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لنشر ١٩٢ مراقبا عسكريا في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ١٥٨ مراقبا ممولين خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥؛ '٢' وحدات الشرطة المشكلة (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٤٤٦ ٠٠٠ دولار أو ٢,٣ في المائة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لنشر ٦٨٤ من أفراد الشرطة المشكلة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ ٥٨١ فردا ممولين خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

٧ - وبالنسبة للموظفين المدنيين، تم تكبد نفقات أعلى مما هو مدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٢ ٥١١ ٩٠٠ دولار أو ١,١ في المائة)، ويعكس ذلك الأثر الصافي لما يلي:

(أ) ارتفاع النفقات المتكبدة عما هو مدرج في الميزانية في إطار ما يلي: '١' الموظفون الدوليون (٢٠١٦ ٢٠١٥ ١ ٢٦٥ ١٠٠ دولار أو ٠,٧ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي حيث بلغ ١٢,٧ في المائة للموظفين الموجودين في البعثة (باستثناء مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا)؛ '٢' متطوعو الأمم المتحدة (٢٠١٦ ٢٠١٥ ٣ ١٣٧ ٣٠٠ دولار أو ١٦,٦ في المائة) بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي حيث بلغ ١٠,٠ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين الموجودين في البعثة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠,٠ في المائة؛

(ب) انخفاض النفقات المتكبدة عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين الوطنيين (٩٨٤ ٥٠٠ دولار أو ٤,٨ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى تطبيق سعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة الخاص بجنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة الذي انخفضت قيمته خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (من ٣,١ جنيهات مقابل الدولار الواحد في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٤٠,٢١ جنيهات مقابل الدولار الواحد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)، وكذلك إلى الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين. وهذا الانخفاض في الاحتياجات قابله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتصلة بمرتبات الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي الذي بلغ ١٧,٧ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة الموجودين في البعثة مقارنة بمعدل ٣٠,٠ في المائة المدرج في الميزانية. وفيما يتعلق بالموظفين الموجودين في مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة ٨,٣ في المائة مقارنة بمعدل ١٧,٠ في المائة المطبق في الميزانية.

٨ - وبالنسبة للتكاليف التشغيلية، تم تكبد نفقات أعلى مما هو مدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (٣٠٠ ٢١٠ ٥ دولار أو ١,٣ في المائة)، ويعكس ذلك الأثر الصافي لما يلي:

(أ) انخفاض النفقات المتكبدة عما هو مدرج في الميزانية في إطار ما يلي:

١' السفر في مهام رسمية (٨٠٠ ١١٣ دولار أو ١,٩ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى تنفيذ برامج التدريب داخل منطقة البعثة قدر الإمكان؛ ٢' النقل البري (٦٢٠ ٤٦٠ دولار أو ٢١,٦ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التكلفة الفعلية للوقود ٠,٨٩ دولار للتر الواحد مقارنة بمبلغ ١,١٦ دولار للتر الواحد المدرج في الميزانية، وانخفاض الاستهلاك الفعلي حيث كان ٤,٢ مليون لتر مقارنة بـ ٦,٣ مليون لتر، وانخفاض الاحتياجات من قطع الغيار؛ ٣' النقل الجوي (٤٠٠ ١٤٩ ٢٧ دولار أو ١٨,٦ في المائة) ويعزى ذلك إلى تأخر نشر ثلاث طائرات عمودية تعبوية وعدم نشر خمس طائرات عمودية تعبوية، وطائرة واحدة ثابتة الجناحين والمنظومة الجوية غير المأهولة، فضلاً عن انخفاض التكلفة الفعلية للوقود إلى ٠,٩٤ دولار للتر الواحد مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية وقدره ١,١٩ دولار والانخفاض الفعلي في استهلاك الوقود (١٦,٧ مليون لتر) مقارنة بكمية ٢٠,٦ مليون لتر المدرجة في الميزانية؛ ٤' الاتصالات (٨٠٠ ٦١١ أو ٤,٤ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم نشر النظم الساتلية لدعم خدمات الإنترنت التي لم تعد هناك حاجة إليها بسبب إغلاق قواعد دعم المقاطعات، فضلاً عن إدراج الاحتياجات لخدمات الإنترنت في الميزانية تحت بند الاتصالات حيث سجلت النفقات تحت بند تكنولوجيا المعلومات؛ ٥' الخدمات الطبية (٣٠٠ ٦٥٨ دولار أو ٢٣,٤ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية للإمدادات الطبية؛

(ب) ارتفاع النفقات عما مدرج في الميزانية في إطار ما يلي: '١' الخبراء الاستشاريون (٤٠٠ ١٨٤ دولار أو ٣٢,٣ في المائة) ويعزى ذلك أساساً إلى الاستعانة باستشاريين لغير أغراض التدريب من أجل الخدمات الطبية والخدمات الإدارية المتصلة بمشروع الاتصالات المنخفضة المدار ذات التردد العريض العالي ('ربط ثلاثة ملايين آخرين')؛ '٢' المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٤٢٤ ١١ دولار أو ١٠,٧ في المائة) ويعزى ذلك إلى زيادة في سعر المرافق الجاهزة في أحدث عقد إيطاري، واقتناء مرافق جاهزة إضافية ونظم لضخ المياه لتلبية احتياجات الأفراد النظاميين الإضافيين، واقتناء معدات ألواح الطاقة الشمسية؛ '٣' النقل البحري (٦٠٠ ٥٥٥ ٥ دولار أو ٢٩٥,٦ في المائة) ويعزى ذلك أساساً إلى اقتناء ٨٠٠ حاوية بحرية إضافية لشحن مرافق جاهزة إضافية ومعدات ذات صلة لإيواء الأفراد النظاميين الإضافيين، واستئجار جسر عائِم مؤقت لدعم الوحدة النهرية في جوبا وملكال، وهو ما لم يكن قد خصص له اعتماد في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ '٤' تكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٤٦٤ ١ دولار أو ٨,١ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى الاحتياجات الإضافية لشراء طابعات متعددة الوظائف وكذلك تسجيل نفقات خدمات الإنترنت في الميزانية أصلاً تحت بند الاتصالات؛ '٥' اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ٤٩١ ٩ دولار أو ١٣,٥ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى تكاليف شحن المرافق الجاهزة الإضافية المكتتاة لاستيعاب الأفراد النظاميين، والخسائر الناشئة عن أسعار الصرف بسبب أثر تقلبات سعر صرف العملة (انظر الفقرة ٥٤ أدناه).

٩ - ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/653).

١٠ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن فرادى أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/841) في الفقرات التالية.

ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

١١ - لدى نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كان معروضا عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات متعلقة بالبعثة بشأن المسائل التالية:

(أ) الترحيل من دفتر الأستاذ الرئيسي وإعادة التقييم - لاحظ المجلس وجود خطأ في تحويل العملات الأجنبية في حساب للمصروفات النثرية وأوصى بتنفيذ عملية رقابة داخلية في نظام أوموجا قبل إعداد البيانات المالية لعمليات حفظ السلام (المرجع نفسه الفقرات، ٤١-٤٤)؛

(ب) الفروق بين الاعتمادات والنفقات - لاحظ المجلس نقصاً في الإنفاق قدره

٥ في المائة أو أكثر بين الاعتمادات والنفقات (المرجع نفسه الفقرات، ٦١-٦٦)؛

(ج) إعادة توزيع الأموال - لاحظ المجلس أن البعثة نفذت قدراً ضئيلاً نسبياً

من إعادة توزيع الأموال (المرجع نفسه، الفقرات ٦٧-٧٣)؛

(د) إدارة الأصول والممتلكات - لاحظ المجلس أن البعثة هي واحدة من بعثتين

حققتا الهدف البالغ ١ ٨٠٠ نقطة في الرقم القياسي الإجمالي للأداء في إدارة الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠).

وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

١٢ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، قُسم مبلغ مجموعه ٥ ٦٨٠ ٦١٧ ٠٠٠ دولار على الدول الأعضاء كأصبغة مقررّة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها. وبلغت قيمة ما ورد من مدفوعات حتى التاريخ نفسه ٥ ٣٣٥ ٨٦٨ ٠٠٠ دولار، وبذلك بقي رصيد غير مسدد قدره ٣٤٤ ٧٤٩ ٠٠٠ دولار. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، كان الرصيد النقدي للبعثة ٧٠ ١٥٢ ٠٠٠ دولار مع مراعاة احتياطي تشغيلي لثلاثة أشهر قدره ٢٠٧ ٢٩٨ ١٠٠ دولار. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت مراراً جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠).

١٣ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، دُفع مبلغ مجموعه ١ ٠٧٦ ٠٠٠ دولار منذ إنشاء البعثة، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ١٩٠ دولار، ولا تزال ١٥ من المطالبات الخمسين معلقة. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تجري تسوية المطالبات المتبقية بسرعة.

١٤ - وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، كالتالي:

الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المقررة ^(ب)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٤٢	١٨٠	١٨,٩
الوحدات العسكرية	١٦٧٥٨	١٢٧٧٨	٩,٤
شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣	٦٧٥	١١,٥
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١٣٢٠	٨٣٠	٢٨,٤

الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المقررة ^(ب)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٩٢٦	٩٢٦	١٣,٢
الموظفون الوطنيون		٨٠٤	
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٥٥	١٣٨	١١,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٣١٥	١٢٠٣	٨,٥
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٣٥	٣٢	٨,٦
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٠	١٠	٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	٤٣٩	٣٦٩	١٥,٩
الوطنيون	٣	٢	٣٣,٣
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٨	٦٨	١٢,٨

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمستوى المعتمد للموظفين المدنيين.

(ب) استناداً إلى النشر المقرر في وقت إعداد الميزانية والموافقة على الموارد. وفيما بعد، زاد مجلس الأمن، في آب/أغسطس ٢٠١٦، بموجب قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، القوام المأذون به من المراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية إلى حد أقصى هو ١٧ ٠٠٠ فرد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفع المجلس، بموجب قراره ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، الحد الأقصى لقوام الشرطة إلى ٢ ١٠١ فرداً، ويشمل ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة و ٧٨ من موظفي السجون (موظفون مقدمون من الحكومات).

١٥ - وزُودت اللجنة الاستشارية بالنفقات الجارية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مع بيان أسباب الفروق. وكانت النفقات في الفترة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ بمبلغ إجماليه ٤٣٢ ١٠٠ دولار من قيمة اعتماد قدره ٤٠٠ ٧٨٨ ١٠٨١ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، تتوقع البعثة أن يبلغ مجموع النفقات ٨٠٠ ٦٩٤ ١٠٨١ دولار، ليبقى بذلك رصيد حر متوقع قدره ٩٣ ٦٠٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٦ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بموجب قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. واستجابة لاندلاع العنف في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن، في ١٢ آب/أغسطس، القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) الذي أذن فيه

بإنشاء قوة للحماية الإقليمية قوامها ٤ ٠٠٠ فرد مكلفة بتوفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها، وزاد فيه الحد الأقصى للقوات إلى ١٧ ٠٠٠ فرد مع الإبقاء على الحد الأقصى لقوات الشرطة عند ٢ ٠٠١ فرداً. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أيضاً إلى البعثة التركيز على أربع أولويات رئيسية، هي: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ (ج) وتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ (د) ودعم تنفيذ اتفاق السلام. وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولايتها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأبقى القرار على الهيكل العام للبعثة المكون من أربع ركائز مع إدراج قوة الحماية الإقليمية على النحو الوارد في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) وتعزيز تركيزها على التصدي للعنف الجنسي والجنساني (انظر A/71/841، الفقرات ١ و ٦ و ٨).

١٧ - وفي تقريره عن الميزانية المقترحة، يتوقع الأمين العام أن تظل الحالة في جنوب السودان غير مستقرة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث من المرجح أن تظل العلاقة بين البعثة وأطراف النزاع وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية منطوية على تحديات. ويشير كذلك إلى أنه إذا ظلت القيود والعراقيل التي وضعتها السلطات، وكذلك سائر الجماعات المسلحة، على عمليات الأمم المتحدة قائمة، فإنها ستعوق قدرة البعثة على تنفيذ المهام المنوطة بها وستعرق الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

١٨ - وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، يشير الأمين العام إلى أن البعثة ستواصل، في جملة أمور: (أ) العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل عملية سياسية شاملة؛ (ب) التنسيق الوثيق لمشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في جنوب السودان مع مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ (ج) التنسيق مع شركاء البعثة الإقليميين الآخرين، مثل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، في دعم الآلية المشتركة التي أنشئت لرصد الحدود والتحقق منها، وتوفير رحلات الركاب الجوية المخصصة من عنتيبي إلى واو عبر جوبا؛ (د) تقديم الدعم إلى القوة الأمنية المؤقتة من أجل مكتب الاتصال التابع لها في جوبا، حسب الحاجة؛ (هـ) الاستفادة من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في مجالات إلحاق الموظفين وإنهاء خدمتهم، والامتيازات وكشوف المرتبات، ودفع مستحقات البائعين، والاستحقاقات والسفر في المهام الرسمية، وتجهيز المطالبات (مثل منح التعليم وتسديد تكاليف السفر المتصل بالبعثات)، وخدمات الخزائنة، والتدريب وخدمات المؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وستواصل البعثة أيضاً استخدام مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٧ و ٣٨).

١٩ - وفيما يتعلق بعنصر الدعم، يشير الأمين العام إلى أن البعثة ستقدم الدعم الأساسي المتصل بنشر عدد أكبر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، منهم الأفراد العسكريون

الإضافيون البالغ عددهم ٤٠٠٠ فرد الذين تتألف منهم قوة الحماية الإقليمية وأفراد الشرطة الإضافيون البالغ عددهم ١٠٠. وستواصل البعثة العمل مع الحكومة المضيفة لتأمين الأراضي، وستقتني مرافق إضافية جاهزة وأثاثا لتلبية متطلبات الأفراد النظاميين الذين سيزداد عددهم. وتشمل المبادرات الرئيسية المقترحة في مجال الدعم ما يلي: (أ) تحسين طرق المخيمات الداخلية في بانتيو وملكال وبور، بتكلفة تقدر بـ ٣,٥ ملايين دولار؛ (ب) وصيانة مدارج الطائرات في ملكال ورمبيك وكواجوك، بتكلفة تقدر بـ ١,٢ مليون دولار؛ (ج) واستبدال ٤٥ مرفقا من المرافق الجاهزة ذات الهياكل الصلبة الجدران المخصصة للغسل والحمامات، بتكلفة تقدر بـ ١,١ مليون دولار كمرحلة أولى من مشروع متعدد السنوات تنطوي على استبدال ما مجموعه ٩٢ مرفقا من المرافق الجاهزة المخصصة للغسل والحمامات؛ (د) وبناء منصات للطائرات العمودية في مخيمات واو وبور وكواجوك، بتكلفة تقدر بـ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، بغية تعزيز قدرة الإجلاء في حالات الطوارئ (هـ) ونشر منظومة جوية غير مأهولة بتكلفة تقدر بـ ٢ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرات ٣٣-٣٦).

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أنه بالإضافة إلى مقر البعثة الكائن في جوبا وموقعين هما دار الأمم المتحدة ومجمع البعثة في منطقة تومبينغ، هناك أيضا ٩ مكاتب ميدانية، وموقعان لأفرقة المكاتب الميدانية وقاعدتان من قواعد عمليات السرايا وقاعدتان من قواعد العمليات المؤقتة. وتواصل البعثة إغلاق مواقع الأفرقة في مكاتب ميدانية محددة، كانت تعرف سابقا باسم قواعد دعم المقاطعات (المرجع نفسه، الفقرة ٥).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢١ - تبلغ الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ٦٠٠ ٣٣٨ ١٧٨ دولار، بما يمثل زيادة بمبلغ ٢٠٠ ٥٥٠ ٩٦ دولار، أو بنسبة ٨,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الأفراد العسكريون، فيما يتصل بنشر وحدة عسكرية إضافية مأذون بها كجزء من قوة الحماية المدنية البالغ قوامها ٤٠٠٠ فرد، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦)؛ (ب) أفراد الشرطة، فيما يتصل بنشر عدد إضافي من أفراد الشرطة المشكلة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦)؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية، ويعزى ذلك أساسا إلى اقتناء مرافق جاهزة للإقامة ومعدات تبريد، فضلا عن تنفيذ عقد لخدمات الصيانة للمخيمات. وهذه الزيادات سيقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الموظفون الدوليون، بسبب مضاعف تسوية مقر العمل الذي انخفض من ٥٤,٥ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٥,٩ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ (ب) العمليات الجوية، بسبب التخفيض الصافي لطائرتي هليكوبتر وطائرة مخصصة ثابتة الجناحين، فضلا عن انخفاض الاحتياجات تحت

بند الخدمات الجوية للمنظومة الجوية غير المأهولة. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ٢٤٢ مراقباً عسكرياً و ١٦ ٧٥٨ من أفراد الوحدات العسكرية و ٧٠٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ٣٢٠ من أفراد الشرطة المشكلة و ٩٢٦ موظفاً دولياً و ١ ٤٧٠ موظفاً وطنياً و ٤٤٢ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٥ موظفاً في وظائف مؤقتة و ٧٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢٢ - وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والرابع من الميزانية المقترحة (A/71/841).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(ب)	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٢٢	٢٤٢	٢٠
أفراد الوحدات العسكرية	١٢ ٧٧٨	١٦ ٧٥٨	٣ ٩٨٠
شرطة الأمم المتحدة	٧٦٣	٧٠٣	(٦٠)
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ١٦٠	١ ٣٢٠	١٦٠
المجموع	١٤ ٩٢٣	١٩ ٠٢٣	٤ ١٠٠

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، زاد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٢ (٢٠١٥) القوام المأذون به من المراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية ليلبلغ حداً أقصى قدره ١٣ ٠٠٠ فرد و ٢ ٠٠١ من أفراد الشرطة، بمن في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة و ٧٨ من موظفي السجون (موظفون مقدمون من الحكومات).

(ب) يمثل القوام المقترح. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، وبالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، زاد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، القوام المأذون به من المراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية إلى حد أقصى هو ١٧ ٠٠٠ فرد. وفي وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفع المجلس، بموجب قراره ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الحد الأقصى للشرطة إلى ٢ ١٠١ فرداً، بمن في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة و ٧٨ من موظفي السجون (موظفون مقدمون من الحكومات).

٢٣ - وتصل الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١١٧ ٥٢٦ ٦٠٠ دولار، وهو مبلغ يعكس زيادة قدرها ١١٧ ٥٢٦ ٦٠٠ دولار أو ٢٥,٥ في المائة مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ ١٠٠ ٢٨٨ ٤٦١ دولار. وتعكس الزيادة في الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ زيادة الاحتياجات في إطار ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٨٠٠ ٤٥٨ ١٠٩ دولار أو ٢٧,٩ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى ما يلي: '١' النشر التدريجي لعدد من أفراد الوحدات العسكرية أقصاه

١٦ ٧٥٨ فردا مع تخصيص تمويل لقوام متوسطه ١٤ ٦٥١ فردا، يشمل معدل شغور قدره ١٠ في المائة، مقارنة بنشر عدد أقصاه ١٢ ٧٧٨ من أفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مع تخصيص تمويل لقوام متوسطه ١٢ ٠٩٨ فردا، يشمل معدل شغور قدره ٥ في المائة؛ '٢' زيادة في معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ليصل إلى ١٤١٠ دولارا للشخص الواحد في الشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٦٨، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١ ٣٦٥ دولارا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛

(ب) شرطة الأمم المتحدة (١٠٠ ٤٥١ ٢ دولار أو ٨,٥ في المائة) ويعزى ذلك أساسا إلى النشر التدريجي لعدد يصل إلى ٧٠٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة وتمويل لقوام متوسطه ٦٨٩ من أفراد الشرطة، يشمل معدل شغور قدره ٢ في المائة، مقارنة بنشر عدد أقصاه ٧٦٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مع تمويل لقوام متوسطه ٥٨٦ فردا؛

(ج) أفراد الشرطة المشككة (٣٠٠ ٥٥٦ ٥ دولار أو ١٨,٩ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ما يلي: '١' النشر التدريجي لعدد من أفراد الشرطة المشككة أقصاه ١ ٣٢٠ فردا مع تخصيص تمويل لقوام متوسطه ١ ١١٤ فردا، يشمل معدل شغور قدره ١٣ في المائة، مقارنة بنشر عدد أقصاه ٩٩٢ من أفراد وحدات الشرطة المشككة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يشمل معدل شغور قدره ١,٥ في المائة؛ '٢' زيادة في معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات ليصل إلى ١٤١٠ دولارا للشخص الواحد في الشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٦٨، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١ ٣٦٥ دولارا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٤ - وفي الفقرة ٨٢ من مقترح ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات اللازمة للمعدات المملوكة للوحدات (المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي) للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة تبلغ ٦٠٠ ٠٢٥ ١٧٤ دولار في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ذلك يمثل مبلغا صافيا تمت تسويته لمراعاة مبلغ يقدر بـ ٢٢,٢ مليون دولار يتعلق بالخصومات المتصلة بسداد تكاليف القوات نتيجة عدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، ومبلغ قدره ٤١١ ٧٤٤ دولارا يحمل على مدفوعات السداد لوحدات الشرطة المشككة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الموارد المقترحة للمعدات المملوكة للوحدات (المعدات الرئيسية) للوحدات العسكرية تبلغ ٤٠٠ ٧٦٦ ١٠٨ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٣١ ٣٥ دولار (٤٨,٥ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٦٠٠ ٢٣٤ ٧٣ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وبالنسبة للوحدات العسكرية، تبلغ الموارد المقترحة للاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات ٢٠٠ ٧٠٦ ٥٥ دولار،

وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٨٣٠ ١١ دولار (٢٧,٠ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٦٠٠ ٨٧٥ ٤٣ دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الموارد المقترحة لشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تبلغ ٢٠ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٨٩,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد البالغ ٦ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية مزيدا من الإيضاحات بشأن الزيادات المقترحة لمبالغ سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتكاليف الشحن ذات الصلة. وأبلغت بأن الزيادة المقترحة تعزى أساسا إلى نشر قوة الحماية الإقليمية على نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦) ووحدة شرطة مشكلة إضافية على نحو ما أذن به المجلس في قراره ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، وكذلك أثر زيادة قدرها ٢٧,٥ في المائة في قوام الأفراد النظاميين. وتحتاج قوة الحماية الإقليمية، المسؤولة عن توفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها، إلى نشر معدات متخصصة يمكن تشغيلها في ظروف صعبة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن زيادة الاحتياجات المتعلقة بشحن المعدات المملوكة للوحدات تعزى أساسا إلى النشر المقرر لوحدة إضافية من أفراد الشرطة المشكلة و ١٠ وحدات عسكرية (٥ وحدات مشاة و ٥ وحدات داعمة) في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بسبع وحدات داعمة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى نقل الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات والمركبات العسكرية الخاصة بوحدة الحماية الإقليمية عن طريق البحر والجو بسبب القيود التي تفرضها الحكومة المضيفة على النقل البري للمعدات العسكرية والسلع الخطرة.

٢٦ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/809)، زُودت بجدول يبين المدفوعات/الاحتياجات الفعلية/المقدرة/المقترحة للمعدات المملوكة للوحدات حسب كل بعثة للفترات ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩، يرد في المرفق الأول لهذا التقرير. وتدل البيانات المقدمة على أن المدفوعات المقدرة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أعلى بكثير بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منها بالنسبة لجميع البعثات الأخرى. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات مستكملة عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وتأمل اللجنة كذلك أن تقدّم في تقرير الأداء تفاصيل وإيضاحات كاملة بشأن المدفوعات الفعلية فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢٧ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٣ أعلاه (انظر أيضا A/71/841، الفقرات ٩٣-٩٥)، تستند التقديرات الخاصة بأفراد الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى تطبيق معدلات شغور قدرها ١٠,٠ و ٢,٠ و ١٣,٠ في المائة، على التوالي، مما يوفر تمويلا لقوام متوسطه ٦٥١ ١٤ فردا من أفراد الوحدات

العسكرية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ١٢ ٠٩٨ فردا في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وقوام متوسطه ٦٨٩ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ٥٨٦ فردا في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقوام متوسطه ١ ١١٤ فردا من أفراد الشرطة المشكلة مقارنة بـ ٩٩٢ فردا في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن الجدول الزمني المتوقع لنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وفيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية، من المتوقع أن يصل ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧ وأن يصل الأفراد العسكريون الباقون البالغ عددهم ٣ ٠٠٠ فرد على مراحل بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولا يتوقع حدوث تغيير كبير في الوحدات غير التابعة لقوة الحماية الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، باستثناء التنقل الاعتيادي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أثناء التناوب. وفيما يتعلق بأفراد الشرطة المشكلة، من المتوقع أن يصل ١٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧، وعدد آخر يقدر بـ ١٤٠ من أفراد الشرطة المشكلة قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ومن المقرر نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية مؤلفة من ١٦٠ فردا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير أحدث المعلومات المتاحة بشأن النشر الشهري المتوقع للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	الفرق
الموظفون الدوليون	٩٢٦	٩٢٦	-
الموظفون الوطنيون ^(أ)	١ ٤٧٠	١ ٤٧٠	-
وظائف المساعدة المؤقتة العامة ^(ب)	٤٥	٤٥	-
متطوعو الأمم المتحدة	٤٤٢	٤٤٢	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٨	٧٨a	-
المجموع	٢ ٩٦١	٢ ٩٦١	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٨ - تصل الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٧٠٠ ٣٧٨ ٢٣٢ دولار، مما يعكس نقصانا قدره ١٠٠ ٥٦٧ ١٥ دولار أو ٦,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويتصل الانخفاض أساسا بانخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (٤٠٠ ٤٤٤ ١٨ دولار أو ١٠,٧ في المائة)، ويعزى

ذلك أساسا إلى انخفاض مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على تقديرات مرتبات الموظفين الدوليين، من ٥٤,٥ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٥,٩ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في جنوب السودان. وهذا الانخفاض في الاحتياجات ستقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من أجل ما يلي: (أ) الموظفون الوطنيون (٢٠٢٣ ٧٠٠ دولار أو ٤,٥ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى تطبيق معدل شغور أدنى للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة قدره ١٠ في المائة مقارنة بمعدل ١٥ في المائة المطبق خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ (ب) ومتطوعو الأمم المتحدة (٤٠٠ ٥٣٩ دولار أو ٢,٥ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى إدراج اعتمادات تتعلق بمدفوعات الترفيه التكميلية لمدة ١٢ شهرا خلال فترة السنتين ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩ أشهر في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وذلك لكفالة الامتثال لأحدث شروط الخدمة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين التي أصبحت سارية منذ تموز/يوليه ٢٠١٥، على النحو الذي حدده برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

توصيات بشأن الوظائف الثابتة والمؤقتة

٢٩ - يقترح ما مجموعه ٢ ٩٦١ من وظائف الموظفين المدنيين الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تتألف من ٩٢٦ وظيفة دولية، و ١ ٤٧٠ وظيفة وطنية، و ٤٤٢ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٧٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٣٥ وظيفة دولية و ١٠ وظائف مؤقتة وطنية ممولة عن طريق المساعدة العامة المؤقتة. وسيظل عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ دون تغيير بالمقارنة مع الفترة الحالية. وتعتزم البعثة إعادة تشكيل ملاك الموظفين لعنصرها المدني للوفاء بالمتطلبات التشغيلية بالاستعانة بالمستويات العامة الحالية لملاك الموظفين من خلال ما يلي: (أ) عمليات مقترحة لإعادة الانتداب والنقل بين الأقسام والمكاتب والوحدات تشمل ٧٢ من الوظائف الثابتة والمؤقتة؛ و (ب) إعادة تصنيف وظيفتين.

إعادة تصنيف الوظائف

العنصر ١: حماية المدنيين

٣٠ - في مكتب الاتصالات والإعلام، تُقترح إعادة تصنيف وظيفتين لمساعدتي لشؤون الإعلام من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وظيفتين لموظفين وطنيين لشؤون الإعلام من الفئة الفنية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام لإعادة تصنيف الوظيفتين.

نقل/إعادة انتداب الوظائف

٣١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً للتعريف الذي قدمه الأمين العام، تطبق إعادة انتداب الوظائف على النحو التالي: (أ) عندما يُقترح أن يقوم شاغلُ وظيفة معتمدة بقصد تأدية مهمة معينة بأنشطةٍ أخرى ذات أولوية صدرَ بها تكليف وليس ذات صلة بالمهمة الأصلية؛ (ب) وعلى الرغم من أن إعادة انتداب الوظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فهي لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته. وترى اللجنة أن عمليات إعادة الانتداب ينبغي أن تعتبر مساوية لإلغاء وظيفة قائمة وإنشاء وظيفة جديدة، ولذلك ينبغي أن تخضع للإجراءات المنطبقة على الوظائف الجديدة فيما يتعلق بأمور منها شرط التبرير الكامل لمهامها، وعملية الاستقدام والاختيار، وتطبيق عامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة في السنة الأولى من إنشائها.

٣٢ - وترى اللجنة الاستشارية أنه لم يقدم مبرر كاف يدعم المهام/الأنشطة الجديدة ذات الأولوية لعمليات إعادة الانتداب المقترحة التالية:

(أ) وظيفة موظف لشؤون الموارد البشرية (ف-٣) كموظف إداري (ف-٣) من قسم الموارد البشرية إلى مكتب مدير دعم البعثة؛

(ب) وظيفة مساعد لشؤون الميزانية والمالية (من فئة الخدمة الميدانية) كمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم الميزانية والمالية إلى مكتب مدير دعم البعثة؛

(ج) وظيفة لموظف لشؤون الميزانية والمالية (من فئة الخدمة الميدانية) كموظف لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم الميزانية والمالية إلى قسم الموارد البشرية؛

(د) وظيفة مساعد لإدارة المعلومات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) كمساعد لإدارة المعلومات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات إلى وحدة إدارة المعلومات؛

(هـ) وظيفة مساعد لغوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية) كمساعد لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب الموظف الإداري في الولاية لشؤون العمليات إلى مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة؛

(و) وظيفة مساعد لغوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية) كمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب الموظف الإداري في الولاية لشؤون العمليات إلى مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة،

(ز) وظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) كمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات إلى قسم إدارة المستودعات والسلع الأساسية؛

(ح) وظيفة مساعد للاتصالات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) كمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات إلى قسم إدارة المستودعات والسلع الأساسية.

٣٣ - وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بإلغاء الوظائف الثماني المقترحة أعلاه لإعادة الانتداب. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

٣٤ - وكما هو مبين في الفقرة ٣٦ أدناه، تشمل عمليات إعادة الانتداب المقترحة أيضاً سبع وظائف شاغرة منذ فترة طويلة في قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات، وتوصي اللجنة بإلغائها.

٣٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما تبقى من عمليات إعادة انتداب الوظائف المقترحة بتطبيق عامل شغور قدره ٥٠ في المائة خلال السنة الأولى من إعادة الانتداب. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية مرتبطة بذلك، حسب الاقتضاء.

الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

٣٦ - لدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين أن ١٣ وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهي تشمل: وظيفة واحدة لموظف تنسيق (ف-٤) في مكتب الممثل الخاص الأمين العام؛ ووظيفة واحدة لموظف لشؤون المشتريات (ف-٣) في قسم المشتريات؛ ووظيفتان لنجارين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم الهندسة؛ وخمس وظائف لمساعدين لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفتان لمساعدين لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاتصال (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في مكتب منسق شؤون الولاية؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الوقود (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم إدارة المستودعات والسلع الأساسية. وأبلغت اللجنة بأن الوظائف السبع المذكورة أعلاه التي كانت شاغرة منذ فترة طويلة في قسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات قد اقترحت إعادة انتدابها في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، كجزء من الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة تشكيل عنصر ملاكها الوظيفي للوفاء بالمتطلبات التشغيلية (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه). وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر ينبغي إما اقتراح الاحتفاظ بها مع إعادة تبريرها بالكامل أو إلغائها (انظر A/70/742، الفقرة ٤٦). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لم يُعد تبرير الوظائف المذكورة أعلاه التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإلغاء الوظائف الـ ١٣ المذكورة أعلاه. وينبغي تعديل كل ما يرتبط بذلك من موارد غير متصلة بالوظائف وفقاً لذلك.

تكاليف الموظفين الوطنيين

٣٧ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين الوطنيين ١٠٠ ٤٦٣ ٤٧ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٢٣ ٧٠٠ دولار، أو ٤,٥ في المائة، على المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى تطبيق معدل شغور أدنى للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، بنسبة ١٠ في المائة، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة المطبقة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات الفعلية المتكبدة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت ٣٩ ٠٥٨ ٩٠٠ دولار، مما يعكس انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٩٨٤ ١ دولار، أو ٤,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤١ ٠٤٣ ٤٠٠ دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض قيمة جنيته جنوب السودان مقابل الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٧ (ب) أعلاه). وبالنسبة للفترة الحالية، وصلت النفقات الفعلية المتكبدة تحت بند تكاليف الموظفين الوطنيين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى ٢١ ٨٦٨ ٣٠٠ دولار من الاعتماد البالغ ٤٥ ٤٣٩ ٤٠٠ دولار. وفي ضوء نمط الإنفاق (انظر أيضاً الفقرة ٣٨ أدناه)، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الإبقاء على الموارد المقترحة للموظفين الوطنيين في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ على أعلى مستوى من النفقات الفعلية المتكبدة في السنوات الأخيرة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة للموظفين الوطنيين بمبلغ إجمالي قدره ٨ ملايين دولار.

٣٨ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يشير في تقريره عن استعراض تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/809، الفقرة ١٦١) إلى أن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ تم تقديرها، فيما يتعلق باحتياجات مرتبات الموظفين الوطنيين، باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والبالغ استثنائياً ٣,١. ولتخفيف الأثر السلبي لتخفيض قيمة العملات على مرتبات الموظفين الوطنيين، نفذ في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ تدبير استثنائي لدفع مرتبات الموظفين الوطنيين بدولارات الولايات المتحدة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن التمويل من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/749)، وسيستمر هذا التدبير. ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه سيجري استعراض التدبير الخاص في نهاية آذار/مارس ٢٠١٧، بعد صدور نتائج استقصاء للمرتبات المحلية، وأنه يُتوقع صدور تنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين في آذار/مارس ٢٠١٧. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام نتائج الاستعراض المتعلق بمجداول مرتبات الموظفين الوطنيين إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير.

المساعدة المؤقتة العامة

٣٩ - لدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن الوظائف المؤقتة الـ ٤٥ الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بما في ذلك تفاصيل عن تواريخ إنشاء الوظائف ومهامها. وتشير المعلومات المقدمة إلى أنه تم إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة في قسم المستشارين الخاصين في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لتقديم المشورة الاستراتيجية للممثل الخاص للأمين العام في المجالات المتخصصة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الاحتياجات تستعرض بانتظام وأن هذه الوظائف تستخدم بطريقة تجعلها تفي بالاحتياجات المتخصصة والمؤقتة لدعم الممثل الخاص للأمين العام بشأن المجالات ذات الأولوية المطلوبة لتنفيذ الولاية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه تقرر في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ عدم طلب تحويل الوظائف المؤقتة الثلاث المذكورة أعلاه تحسباً لوصول الممثل الخاص الجديد للأمين العام الذي سيقوم باستعراض الاحتياجات إلى المستشارين الخاصين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مهام الوظائف المؤقتة الثلاث هي كما يلي: (أ) موظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-١) للعمل كرئيس لمكتب الممثل الخاص للأمين العام؛ (ب) موظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-١) يعمل مؤقتاً في مكتب مدير دعم البعثة بوصفه مدير مشروع لدعم تنفيذ الحلول الأمنية المتكاملة ومعالجة الثغرات التي تم تحديدها في أعقاب الأزمة في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦؛ (ج) موظف أقدم للشؤون السياسية/مساعد خاص (ف-٥) لتقديم المشورة الاستراتيجية إلى الممثل الخاص للأمين العام في المجالات المتخصصة لأنشطة البعثة في الميدان.

٤٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تبرير استمرار الحاجة إلى وظائف المساعدة المؤقتة على أساس سنوي. وعلاوة على ذلك، إذا تغيرت مهام الوظائف المؤقتة أو لم تعد لازمة، ينبغي وقف تلك الوظائف. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بوقف وظائف المساعدة المؤقتة العامة الثلاث المذكورة أعلاه التي أنشئت في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ في قسم المستشارين الخاصين، بالنظر إلى أن استمرار الحاجة إلى الوظائف لم يتم تبريرها بما يكفي. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية مرتبطة بها وفقاً لذلك.

٤١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الاعتماد المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	الفرق
٣٧٢ ٥٥٤ ٥٠٠	٣٦٧ ١٤٥ ٢٠٠	(٥ ٤٠٩ ٣٠٠)

٤٢ - تصل الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٣٦٧ ١٤٥ ٢٠٠ دولار، مما يعكس نقصانا قدره ٤٠٩ ٣٠٠ دولار، أو ١,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويقترح الأمين العام تخفيضات في إطار معظم فئات الإنفاق، بما في ذلك السفر في مهام رسمية (٢٥٦ ٨٠٠ دولار، أو ٤,٥ في المائة)؛ والنقل البري (٦ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، أو ٣٠,٢ في المائة)؛ والعمليات الجوية (١٢ ٠٩٧ ١٠٠ دولار أو ٧,٧ في المائة)؛ والنقل البحري (١ ٠٤٣ ٠٠٠ دولار أو ٦٣,٨ في المائة)؛ وتكنولوجيا المعلومات (١ ٦٠١ ٦٠٠ دولار، أو ٩,٨ في المائة). وانخفاض الاحتياجات تقابله جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين (٢١٢ ٥٠٠ دولار أو ٤٢,٧ في المائة)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (١٢ ٧٨٥ ٠٠٠ دولار أو ١٤,٩ في المائة)؛ والاتصالات (١ ٩٨٣ ٩٠٠ دولار، أو ١٣,١ في المائة)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٠٢٦ ٧٠٠ دولار، أو ١,٥ في المائة).

الخبراء الاستشاريون

٤٣ - تصل الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٧١٠ ٧٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢١٢ ٥٠٠ دولار (٤٢,٧ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٩٨ ٢٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتبين الميزانية المقترحة أن الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين في مجال التدريب تبلغ ٢٨٩ ٠٠٠ دولار، مما ينتج عنه مبلغ إجمالي مقترح قدره ٤٢١ ٧٠٠ دولار للخدمات الاستشارية غير المتصلة بالتدريب. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن رصيد الاعتماد المخصص للخبراء الاستشاريين يتصل بحصة البعثة من تكلفة تنفيذ مشروع مرفق المساعدة التقنية السريعة للبيئة والمناخ بمبلغ ٢١٦ ٠٠٠ دولار، والمبلغ المتبقي وقدره ٢٠٥ ٧٠٠ دولار للخدمات الاستشارية غير المتصلة بالتدريب. وعند الاستفسار، زودت اللجنة بقائمة بأربع خدمات استشارية غير متصلة بالتدريب متوخاة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، والغرض منها تقديم المساعدة للبعثة في مجالات تصميم الاتصالات (١٩ ٧٠٠ دولار) والتماسك الاجتماعي (٦١ ٩٠٠ دولار) وتحليل الأمن (٦٤ ٤٠٠ دولار) والحوار الشامل (٥٩ ٧٠٠ دولار). وفي حين تسلم اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى خبرة خارجية، فإنها تعتبر أن البعثة ينبغي أن تكون في وضع يمكنها من الاضطلاع ببعض المهام التي تناط بالخبراء الاستشاريين. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين فيما يتعلق بتحليل الأمن والحوار الشامل، وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٢٤ ١٠٠ دولار.

المرافق والهياكل الأساسية

٤٤ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٩٨ ٦١١ ٦٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٢ ٧٨٥ ٠٠٠ دولار (١٤,٩ في المائة)

مقارنة بمخصصات قدرها ٦٠٠ ٨٢٦ ٨٥ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تتصل أساساً بخدمات الصيانة، واقتناء مرافق جاهزة إضافية لاستيعاب العدد الإضافي من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، وزيادة حجم الاحتياجات من الوقود، واستئجار معدات ثقيلة لجرف التربة، وهو ما يقابله جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات المعمارية وخدمات الهدم.

٤٥ - وزودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل إضافية عن النفقات والموارد المقترحة لمختلف أوجه الإنفاق تحت بند المرافق والهياكل الأساسية. وتبين المعلومات المقدمة اتجاه النفقات نحو الانخفاض تحت عدد من بنود الميزانية. فعلى سبيل المثال، رغم أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، في حالة الخدمات المعمارية وخدمات الهدم، تبلغ ١,٩ مليون دولار، فإن مجموع النفقات المتكبدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ ٥,٠ مليون دولار مقابل مخصصات قدرها ٣,٨ ملايين دولار، مما يعكس نقصاً في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية نسبته ٨٧,٠ في المائة، ولم تسجل حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ أي نفقات مقابل مخصصات قدرها ١٠٠ ٧٧٥٦ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وبالمثل، تبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تحت بند خدمات التعديل والتجديد، ٩,٢ ملايين دولار، مما يعكس زيادة نسبتها ١٤,٦ في المائة، على الرغم من أن النفقات المتكبدة للفترة الحالية بلغت حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما قدره ١,٤ مليون دولار (١٧,٦ في المائة) مقابل مخصصات قدرها ٨,٠ ملايين دولار، وبلغت النفقات المتكبدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ما قدره ٣,٦ ملايين دولار (٢٤,١ في المائة) مقابل مخصصات قدرها ١٤,٩ مليون دولار. ومن الأمثلة الإضافية التي تدل على استمرار النقص في الإنفاق على مدى فترة الأداء والفترة الحالية المرافق وخدمات التخلص من النفايات، واقتناء المرافق السابقة التجهيز. وبالنظر إلى نمط النفقات، ترى اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ليس لها ما يبررها تماماً، وتوصي بالتالي بتخفيض إجمالي الموارد المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٥٠٠٠ ٥٠٠ دولار.

٤٦ - وتتوقع اللجنة الاستشارية من البعثة أن توفر ظروف السكن الملائم والآمن للأفراد النظاميين وأن تكفل إيواء الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين، الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، في أماكن إقامة دائمة أو شبه ثابتة أو ثابتة في غضون ستة أشهر من نشرهم. وتتوقع اللجنة كذلك من البعثة أن تكشف جهودها لتعزيز مواقعها لحماية المدنيين.

السفر في مهام رسمية

٤٧ - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية ٣٠٠ ٤٠٨ ٥ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٨٠٠ ٢٥٦ دولار (٤,٥ في المائة) مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧،

وهو ١٠٠ ٦٦٥ ٥ دولار. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات يُعزى أساساً إلى بند السفر لغير أغراض التدريب بسبب تخفيض بدل الإقامة اليومي بنسبة ٥٠ في المائة، إذ أن من المتوقع أن يقيم الموظفون في أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة عند السفر داخل منطقة البعثة.

٤٨ - وزودت اللجنة الاستشارية أيضاً بتفاصيل عن السفر المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وترى اللجنة، بناء على استعراضها للرحلات المتوخاة في تلك الفترة، أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لتقليص عدد الرحلات واستخدام وسائل الاتصال البديلة، مثل التداول بالفيديو. ولذلك توصي اللجنة بإجراء تخفيض عام بنسبة ٢٠ في المائة تحت بند الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. واللجنة على ثقة من أنه سيجري في الميزانية المقترحة المقبلة تقديم المزيد من المعلومات بشأن الجهود المبذولة لتحسين استخدام موارد السفر.

السفر في انتدابات لأداء مهام مؤقتة

٤٩ - عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالانتدابات المتعلقة بأداء مهام مؤقتة بمعلومات إضافية تبين وجود ما مجموعه ٢٥ من تلك الانتدابات بتكلفة ٨٨٣ ١٦٩ دولاراً داخل منطقة البعثة و ١٦ انتداباً آخر خارج منطقة البعثة بتكلفة إجمالية قدرها ٥٩٨ ٣٦٨ دولاراً. وتبين المعلومات المقدمة وجود حالة واحدة سافر فيها موظف من البعثة إلى نيويورك في انتداب لأداء مهام مؤقتة على نفقة البعثة. وأبلغت اللجنة بأن ذلك الانتداب كان يخص موظف سابق للشؤون المدنية في البعثة وأنه تم بناء على طلب مقر الأمم المتحدة، لكي يعمل ذلك الموظف كموظف إضافي مسؤول عن قطاع البعثة في فريق العمليات المتكامل. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الغرض من أي انتداب يتم لأداء مهام مؤقتة (داخل منطقة البعثة أو خارجها) هو تزويد مركز العمل المستقبلي/البعثة المستقبلية بالقوى العاملة اللازمة لأداء المهام الحاسمة أو تلبية احتياجات الدعم العاجلة. ويساور اللجنة الاستشارية القلق لأن تكاليف انتداب أحد موظفي البعثة إلى المقر لأداء مهام مؤقتة تحملتها البعثة المرسلة بالكامل.

٥٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة الدعم الميداني، تشير الانتدابات المتعلقة بأداء مهام مؤقتة إلى إعارة موظف بصفة مؤقتة من بعثة أو مركز عمل أو إحدى وكالات الأمم المتحدة أو برنامجها أو صناديقها إلى بعثة أخرى لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ويستمر تمويل الموظفين المتدربين لأداء مهام مؤقتة من بعثته الأصلية أو مركز عمله الأصلي (المرتب والاستحقاقات)، في حين تدفع البعثات المتلقية للموظف بدل الإقامة المخصص للبعثة، وعند الاقتضاء، بدل المخاطر. وتثق اللجنة الاستشارية في أن البعثة سوف تكفل الامتثال التام للمبادئ التوجيهية المعمول بها عند لجوئها إلى الانتدابات

المتعلقة بأداء مهام مؤقتة. وتثق اللجنة كذلك في أن تقرير الأداء للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ سيشتمل على تفاصيل اللجوء إلى الانتدابات المتعلقة بأداء مهام مؤقتة. وتناقش اللجنة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

العمليات الجوية

٥١ - تبلغ الموارد المقترحة للعمليات الجوية ٣٠٠ ٢٧٦ ١٤٤ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ١٠٠ ٩٧ ١٢ دولار (٧,٧ في المائة) مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ٤٠٠ ٣٧٣ ١٥٦ دولار. ويشير الأمين العام في ميزانيته المقترحة (A/71/841) إلى أن انخفاض الاحتياجات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ يعكس تخفيضاً صافياً بمقدار طائرتين عموديتين، بسبب تخفيض مقداره أربع طائرات عمودية من طراز Mi-8 MTV ونشر طائرتين عموديتين تكتيكيتين لخدمة عمليات قوة الحماية الإقليمية، وتخفيض مقداره طائرة واحدة مخصصة ثابتة الجناحين، إلى جانب انخفاض الاحتياجات المتوقعة لمنظومة جوية غير مأهولة. وهو يشير كذلك إلى أن تكاليف نشر المنظومة الجوية غير المأهولة تقدر بمليوني دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). كذلك أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكلفة المقدرة بمبلغ مليوني دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تستند إلى نشر وحدة واحدة لمنظومة جوية غير مأهولة تكتيكية قصيرة المدى لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، بتكلفة تقدر بمبلغ ٤ ملايين دولار، مع أخذ عامل تأخير للنشر نسبته ٥٠ في المائة في الحسبان.

٥٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة للمنظومة الجوية غير المأهولة قد أدرجت في الميزانية في إطار بند الميزانية المتعلق بالخدمات الجوية، الذي أدرج له اعتماد قدره ٨٠٠ ٥٤١ ٢ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مما يعكس نقصاناً قدره ٤٠٠ ٧٤٠ ٥ دولار (٣,٦ في المائة) مقارنةً بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة كذلك بأن النفقات المتكبدة تحت هذا البند من الميزانية في الفترة الحالية، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغت ٨٠٠ ٢٤٩ دولار مقابل مخصصات قدرها ٢٠٠ ٢٨٢ ٨ دولار. وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع النفقات المسجلة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تحت بند الخدمات الجوية ٢٠٠ ٤٩ دولار، مقابل مخصصات قدرها ٩٠٠ ٢٤٠ ٥ دولار، مما يعكس نقصاناً في النفقات نسبته ٩٩,١ في المائة. وفي الباب الخامس - ألف من الميزانية المقترحة، وتحت عنوان موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبت في قراراتها ٢٨١/٧٠ و ٢٨٦/٧٠، يشير الأمين العام إلى أن البعثة لم تقم حتى الآن بنشر منظومة جوية غير مأهولة. وفي ضوء نمط النفقات، وبالنظر إلى أنه لم يجز، حتى الآن، تكبد أي نفقات فيما يتعلق بنشر منظومة جوية غير مأهولة في البعثة، توصي اللجنة الاستشارية

بتخفيض الاعتماد المقترح لتلك المنظومة وقدره ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، بمقدار ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

الاتصالات

٥٣ - زُودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل الموارد المقترحة تحت بند الاتصالات، التي تبين أن الموارد المقترحة للاتصالات التجارية بلغت ٨ ٣٩٣ ٤٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١ ٢٤٤ ٠٠٠ دولار (١٧,٤ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتبين أيضاً البيانات المقدمة أن النفقات الفعلية المتكبدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت ١ ٨٤٠ ٩٠٠ دولار، مما يعكس نسبة استخدام للمخصصات البالغة ٢٠٠ ٣٧٥ دولار قدرها ٢٨,٩ في المائة. وتبلغ الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ما قدره ٧ ١٤٩ ٣٠٠ دولار، مما يمثل زيادة عن مخصصات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ نسبتها ١٢,١ في المائة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغت النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ما قدره ٤ ٠٤٩ ٠٠٠ دولار. وبالنظر إلى غط النفقات المسجلة للاتصالات التجارية خلال فترة الأداء والفترة الحالية، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة للاتصالات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٥ في المائة.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٥٤ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخسائر في سعر الصرف المشار إليها في الفقرة ٧٣ من تقرير الأداء (A/71/653) بلغت ٤ ١٧٠ ٠٠٠ دولار، وهي تعزى إلى انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان بصورة كبيرة، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في أعقاب تعويم عملة جنوب السودان، بعد أن كانت قيمتها مثبتة. ويشمل المبلغ الذي تصل قيمته إلى ٤,١ ملايين دولار الخسائر التالية: (أ) ٣,٦ ملايين دولار صافي الخسائر الذي تكبدها المصرف الداخلي للبعثة بجنيه جنوب السودان لكامل السنة المالية (٢٠١٥/٢٠١٦) ٣,٢ ملايين دولار من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و٠,٤ مليون دولار من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ و (ب) خسائر أخرى ناجمة عن أسعار الصرف صافيها ٠,٥ مليون دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الحساب المصرفي بعملة جنوب السودان، المشار إليه باسم المصرف الداخلي، كانت تستخدمه جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتطلب مدفوعات بجنيه جنوب السودان، وقد استخدمت البعثة الجزء الأكبر من ذلك الحساب. وكان بالمصرف الداخلي أرصدة بجنيه جنوب السودان عندما انخفضت قيمة تلك العملة بصورة كبيرة. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، معلومات عما إذا كانت الخسارة في أسعار الصرف التي تكبدها المصرف الداخلي قد تم تقسيمها بين جميع كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم ذلك الحساب. وتوصي اللجنة كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض

الموجودات النقدية للأمم المتحدة بهدف ضمان وجود استراتيجيات حصيفة لإدارة النقدية، ولا سيما فيما يتعلق بالعملات المتقلبة.

٥٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناءً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

الأنشطة البرنامجية

٥٦ - بالإضافة إلى أنشطة الكشف عن الألغام، يدرج الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة للبعثة (A/71/841) اعتماداً بمبلغ ١,٩ مليون دولار لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى في مجالات من بينها حقوق الإنسان، وحماية الأطفال والنساء، وبناء قدرات الشرطة، والشؤون المدنية، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنع العنف، وتعزيز عملية السلام. وتبين قائمة مدرجة في الجدول الوارد أسفل الفقرة ٨٩ من التقرير تتعلق بالأنشطة البرنامجية المقررة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ الصلات التي تربط بين الأنشطة والإنجازات المتوقعة ذات الصلة في الإطار القائم على النتائج. وتناقش اللجنة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

المبادرات البيئية

٥٧ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة هو أحد نواتج عنصر الدعم. وفي الفرع الخامس - ألف من التقرير، يشير إلى أن البعثة تواصل جهودها الرامية إلى الحد من أثرها البيئي العام، من خلال ما يلي: (أ) شراء محطات لمعالجة المياه المستعملة تعيد استخدام وتدوير المياه المعالجة، من أجل معالجة مياه المجاري، وهذا يشمل ١٥ محطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٤ محطة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٣ محطة من المقرر شراؤها خلال الفترة الحالية؛ (ب) بدء حملة توعية للحد من استخدام المياه تكملةً لهذه الجهود؛ (ج) تنفيذ حملة توعية بشأن إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وفي الفرع نفسه من التقرير، يشير الأمين العام أيضاً إلى أن البعثة قد اشترت نظام ألواح شمسية بقدرة ١ ميغاواط لدار الأمم المتحدة في جوبا ونظام ألواح شمسية بقدرة ٠,٢ ميغاواط لكل موقع من مواقع البعثة الستة الأخرى. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن الأنشطة البيئية للبعثة ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٥٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية التي تخطط البعثة للقيام بها، وتشجع البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى الحد من أثرها البيئي العام، حسب ما طلبته الجمعية العامة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠. واللجنة على ثقة من أنه سيجري

إدراج معلومات أوفى عن تنفيذ المبادرات البيئية في تقارير الميزانية المقبلة. وتؤكد اللجنة أيضاً أهمية إدراج معلومات عن التكاليف والفوائد المترتبة على مبادرات من قبيل تنفيذ نظم الألواح الشمسية، وكذلك بيانات تتعلق بتأثير هذه النظم من حيث المكاسب المتأتية من كفاءة الطاقة ومستويات الاستهلاك من مصادر الطاقة الأخرى، من قبيل الوقود. وتناقش اللجنة الاستشارية هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

عقد الاستعانة بمصادر خارجية لأداء خدمات الصيانة

٥٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٠٣ من الميزانية المقترحة إلى أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية تُعزى أساساً في جملة أمور إلى ما يلي: تنفيذ عقد لتقديم خدمات الصيانة للمعسكرات، وزيادة الاحتياجات المتوقعة المتصلة بإزالة الأعشاب والنباتات المحيطة بدار الأمم المتحدة ومواقع حماية المدنيين في جوبا بغرض إنشاء مناطق خالية من الأسلحة لتسهيل تسيير الدوريات وتعزيز الأمن، وارتفاع الأسعار المتوقعة لخدمات التنظيف والبستنة ومكافحة الآفات والتخلص من النفايات الصلبة.

٦٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بإبرام اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن عقد لخدمات الصيانة تشمل فوائده ما يلي: (أ) إدارة عقد واحد لجميع الخدمات في جميع مواقع البعثة وتقديم خدمات موحدة؛ (ب) توافر آليات قوية للإبلاغ، والتقييم المستمر للأداء على مستوى الإدارة العليا؛ (ج) وجود موظف دولي من ذوي الخبرة من الرتبة ف-٣ لإدارة خدمات المعسكرات في كل موقع؛ (د) الامتثال للسياسات والمبادئ التوجيهية البيئية للأمم المتحدة والبعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة كانت، قبل تنفيذ عقد الصيانة، تستعين بفرادى المتعاقدين لأداء أنشطة الصيانة، وشهدت صعوبات مختلفة فيما يتعلق بتلك الترتيبات، منها ما يلي: (أ) شرط الاقتصاد في الاستعانة بفرادى المتعاقدين على المشاريع المخصصة المحددة بإطار زمني، وعدم استخدامهم بصفة مستمرة أو لأداء العمليات الروتينية للبعثة؛ (ب) العبء الإداري لاستقدام فرادى المتعاقدين وإدارة كشوف مرتباتهم وإنهاء عقودهم امتثالاً لشرط المدة القصوى المسموح بها لتلك العقود؛ (ج) التبديل المتكرر لفرادى المتعاقدين، الأمر الذي يتطلب جهوداً كبيرة في التدريب والتطوير.

٦١ - وبينما تلاحظ اللجنة التحسينات المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بإدارة عقد الصيانة، فإنها ترى أن الترتيبات الجديدة ينبغي أن تسفر أيضاً عن مكاسب في الكفاءة. واللجنة على ثقة من أن تقرير الأداء للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ سيشتمل على التفاصيل الكاملة الخاصة بالتحسينات وأوجه الكفاءة التي تحققت من خلال تنفيذ عقد الصيانة الجديد.

خامسا - الخلاصة

٦٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/71/653). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد حساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٤٥ ٩٩٩ ٠٠٠ دولار عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٢١ ٧٣٠ ٠٠٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٦٣ - وترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/71/841) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرات ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تخفّض تقديرات الاحتياجات في الميزانية بمبلغ ١٩ ٢٥٨ ٦٠٠ دولار، أي من ١ ١٧٨ ٣٣٨ ٦٠٠ دولار إلى ١ ١٥٩ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار. وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ١ ١٥٩ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/653)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/841)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.15)
- الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/809)
- قرار الجمعية العامة ٢٨١/٧٠ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
- قرارات مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦)

المرفق الأول

توزيع المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، في آذار/مارس
٢٠١٧، حسب البعثة، من الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى الفترة
٢٠١٧/٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البعثة	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧ (الميزانية المقترحة)
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	٢٠٥,٨	٢١٣,٨	٢٠٥,١
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠٣ ٣٢٦,٨	١٢٠ ٢٦٤,٥	١٢٨ ٩١٧,٤
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	١٠١ ٦٣٨,١	١٠٠ ٧٣٤,٦	١٣١ ٠١٦,٩
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	٣٧ ١٢٤,٤	٢٩ ٣١٨,٩	٣٦ ٨٧٧,١
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٢ ٢١٤,٣	١٤٧ ٢٧٧,٣	١٥٥ ٨٤٣,٢
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	١٥٤ ٩١٥,٠	١٥٧ ٧٧٩,٢	١٥١ ٢٥٨,٧
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	٢ ٧٢٣,٤	١ ٨٥٢,٢	٤ ٥٢٩,٠
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	١ ٤٠١,٥	١ ٤٣٣,١	١ ٤٢٦,٢
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١٠٩ ٧٧٨,٢	١١١ ٦٥٥,١	١١١ ٢٢١,٩
قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي	٤١ ٠٨٤,٦	٣٥ ٨٧٠,٢	٤٠ ٨٣٦,٤
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	٣٥ ٣١٢,٢	١٢ ٩٢٧,١	٥ ٩٤٤,٨
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	١٢١ ٣٦٢,٢	١٢٨ ٨٧٣,١	١٧٤ ٠٢٥,٦
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٥٠ ٥٢٦,٨	١٧ ٦١٢,٧	—
مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال	٣٥ ٥٠٨,٣	٥٢ ١٩٦,٩	٧١ ٧٦٤,٥
المجموع	٩٤٧ ١٢١,٥	٩١٨ ٠٠٨,٧	١ ٠١٣ ٨٦٦,٨

المرفق الثاني

المبادرات البيئية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

المعلومات المقدمة من الأمانة العامة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

لدى القسم الهندسي في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحدة مكرسة للهندسة البيئية، مسؤولة بصورة مباشرة أمام كبير المهندسين. وتوفر هذه الوحدة قدرات تتعلق بالرقابة والتنفيذ، على حد سواء، وتقوم بالرصد الداخلي للبصمة البيئية للبعثة. كذلك تقدم الوحدة المشورة إلى مدير دعم البعثات وموظفي البعثة بشأن الإجراءات والمبادرات اللازمة لضمان التقليل من البصمة البيئية للبعثة إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت البعثة مؤخراً دوراً منفصلاً ومستقلاً يتعلق بالامتثال البيئي وتشمل المهام المندرجة في إطاره التثقيف والرصد والإبلاغ فيما يتصل بالتقيد بالمعايير، ووضع القواعد والسياسات البيئية، والتحقيق في الحوادث البيئية، وبيان تفاصيل المخاطر البيئية. ويركز بوجه خاص الموظف المعني بالتقيد بالمعايير البيئية على أنشطة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وسلوكياتهم فيما يتعلق بالمعايير والمعارف البيئية والامتثال البيئي.

وتشمل المبادرات البيئية للبعثة ما يلي:

- استبدال وتركيب محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي على نطاق البعثة. وقد بدأت إعادة استخدام المياه في إطار توليد المياه المعالجة، وتتوقع البعثة انخفاض احتياجات الفرد من المياه العذبة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مع الزيادات التي ستطرأ على إعادة استخدام المياه.
- استمرار البعثة في إعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية والعلب الألومنيوم والكرتون والورق الممزق، بالاقتران مع تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة من أجل خفض حجم النفايات التي توجه إلى مدافن القمامة.
- الوعي البيئي والاتصالات: ستواصل البعثة زيادة الوعي البيئي للتأكد من أن الموظفين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على علم بالسياسة البيئية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة والسياسات وإجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة التي تعمل بها البعثة. ويعتزم القسم الهندسي إعداد مواد ووثائق للإعلام والتثقيف والاتصال ونشرها، وتبادل الممارسات الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع البعثة إلى بدء عمليات للتوعية البيئية والتثقيف البيئي في أوساط الجماعات التي تعيش في مواقع حماية المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد حفظ السلام العاملين في معسكرات البعثة، من أجل الحفاظ على السلامة البيئية والحد من البصمة البيئية.

- إدارة المياه العواصف: تشكل إدارة مياه العواصف تحدياً بسبب انخفاض المواقع التي تشغلها معظم مجمعات البعثة. ونتيجة نقص فعالية شبكات صرف مياه العواصف أو الافتقار إليها في جنوب السودان تغمر المياه مجمعات البعثة أثناء فترات الأمطار الغزيرة. وتقوم البعثة بانتظام بصيانة شبكات تصريف مياه العواصف. ويعتزم القسم الهندسي توسيع وتحسين شبكات تصريف مياه العواصف في جميع مخيمات البعثة.
 - بذل البعثة للجهود، في سبيل الحد من الانبعاثات الضارة، سعياً إلى خفض الطلب على الطاقة المولدة وكفاءة عمل المولدات. بمزيد من الكفاءة، ليقُل بذلك استهلاك الوقود والانبعاثات المرتبطة به.
 - تنفيذ مكافحة المتكاملة للآفات.
- وفضلاً عما تقدم، يجري فيما يتعلق بإدارة المياه تزويد مرافق البعثة بالمياه من نهر النيل والآبار الضحلة وغيرها من الآبار، وتحدث من وقت لآخر بعض حالات النقص. ونتيجة لذلك، تعتزم البعثة ما يلي:
- توفير مرافق تخزين إضافية للتغلب على خطر نقص المياه.
 - إجراء دراسة مائية - فسيولوجية على نطاق البعثة لتوفير أساس مستنير لحفر الآبار الضحلة وغيرها من الآبار المنتجة لتوفر المياه أثناء مواسم الأمطار ومواسم الجفاف، على حد سواء، مع عدم تعرض المجتمعات المحلية أو الموارد الطبيعية لأي آثار سلبية طويلة الأجل.
 - مواصلة رصد نوعية المياه والتوعية بالامتثال للحصص المائية للبعثة.
- وفيما يتعلق بحفظ الطاقة، بدأت البعثة جدولاً لاستبدال الأجهزة العالية الطاقة، ملاحظة في ذلك أن تحويل جزء من القدرة على توليد الطاقة من المصادر الحرارية إلى المصادر المتجددة يتطلب خفض الطلب، وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ التدابير التالية:
- استبدال المصابيح المتوهجة ومصابيح الفلورسنت في المباني الجاهزة بمصابيح ذات صمام ثنائي باعث للضوء. وقد تم شراء وتركيب أول ٤٠٠٠ مصباح في دار الأمم المتحدة لتحل محل المصابيح القائمة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛
 - استبدال مصابيح الصوديوم الهالوجينية بمصابيح كاشفة ذات صمام ثنائي باعث للضوء.
 - استبدال موافد الطهي العادية التي تعمل بملفات الحمل الحراري بوحدات من النوع الحثي.